واضع علم النحو:

يقال: إن واضعه هو أبو الأسود الدؤلي، بإشارة من علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

سبب تسميته بعلم النحو:

علم أبا الأسود أن الكلام اسم وفعل وحرف، وأن منه ما يكون مرفوعاً، ومنه ما يكون منصوباً، ومنه ما يكون مجروراً، ثم قال له: انح نحو هذا، فسمي لذلك علم النحو.

بـــاب حد الكلمة

حـد الكلام لفظنا المفيـد ... نحـــو آتى زيد وذا يزيد
وحد كلمة فقول مفرد ... هي اسم أو فعل وحرف يقصد
فاسم بتنوين وجر وندا ... وأل بلا قيـــد وإسناد بدا
واعرف لما ضارع من فعل بلم ... التاء من قامت لماضيه علم
والياء من خافي بها الأمر انجلى ... والحرف من كل العلامات خلى

تعريف الكلام:

قوله (حد الكلام) **الحد** في اللغة هو الفاصل بين شيئين، أو جعل شيء لشيء يميزه عن غيره، كجعل الحائط للدار ليميزها عن دار أخرى، وهو ما قصده الناظم رحمه الله في الجملة، فإنه جعل لكل من الكلام والكلمة حداً يميز كل واحد منهما عن الآخر. أما **الكلام** عند النحويين فهو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: (حد الكلام لفظنا المفيد) أي إن الكلام في اصطلاح النحويين، ما اجتمع فيه أمران:

أحدهما: اللفظ أي الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها

الألف وآخرها الياء، وهو في اللغة الطرح والرمي، يقال: لقطت النواة أي رميتها ... فلا يسمى غير الملفوظ به عندهم – ولو أفاد – كلاماً كالإشارة والكتابة.

ثانيهما: الإفادة بحيث إذا تلفظ به المتكلم حسن سكوته عليه، ولا يبقى للسامع انتظار مقيد به، وإن احتاج إلى متعلقات، كالمفعول به ونحوه.

وقد مثل الناظم للكلام بمثالين: هما قوله: (أتى زيد وذا زيد) فالمثال الأول جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل والثانية جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، وهما جملتان ملفوظتان تامتان وأشار بهما الناظم إلى أقل ما يتألف منه الكلام وهو كلمتان. ومن أمثلة الجملة الإسمية قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾. فهي جملة تامة اجتمع فيها الأمران: اللفظ والإفادة.

ومن أمثلة الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [سورة النحل: الآية ١].

المبحث الأول: الكلام والكلمة والقول والكلم.

وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: ما يتألف منه الكلام:

وعلم مما تقدم من الحد ومن – مثالي الناظم – أن أقل ما يتألف منه الكلام كلمتان، لفظا كما مضى أو تقديراً، كقوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾ [هود: ١١٢] فلفظ (استقم) جملة فعلية تامة مركبة من فعل وفاعل مقدر هو ضمير المخاطب، والمقدر في حكم الملفوظ.

ويتألف الكلام من اسمين، أو من إسم وفعل كما مضى، أو من فعل واسمين، كقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: ١١٠].

ومن القسم وجوابه، كقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ﴾ [الحجر: ٩٢].

أو من الشرط وجوابه، كقوله تعالى: ﴿إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩].

ولا يتـألف الـكلام من فـعلين، ولا من حـرفين، ولا من حـرف وإسـم ولا من حرف وفـعل، لأن الكلام لا يتـحقق إلا بالإسناد والإسناد لا يوجـد في الكلام إلا مع الإسـم.

وقد سلك الناظم في تعريف الكلام مسلك ابن مالك حيث قال:

كـلامنـا لفظ مفـيـد كـاسـتقم واسم وفـعل ثم حـرف الكلم

ومثله قول العمريطي:

كـلامـهم لفظ مـفـيـد مـسند والكلمـة اللفظ المفـيـد المفـرد

شواهد من كلام العرب:

قال الشنفري في لاميته:

هم الأهل لا مستودع السر ذائع لديهم ولا الجاني بما جر يخذل

من شـواهد هـذا البيت قوله: (هـم الأهل) فـهـو كـلام، لأنه لفظ مـفـيـد وهو مركب من كلمتين كلاهما اسم، ومثله قول الناظم: وذا يزيد).

وقال الشنفري في لاميته:

وأعـــدم أحـــيـــاناً وأغنى وإنما ينال الغنى ذو البـعدة المتبـذل

من شـواهـده قـوله: (وأعـدم) فـهي جـملة مكونة من كلمـتين: إحـداهمـا ظاهرة، وهـي الفـعل (أعـدم)، والثـانيـة مـقـدرة، وهي الضـمـيـر المسـتـتـر فـاعل (أعدم)، وهو شبيه بقوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ﴾ إلا أن هذا فعل أمر، وقول الشنفري (أعدم) فعل مضارع.

ومثله قول الناظم: (أتى زيد).

وقول الشنفري:

وإن مـدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجـشع القوم أعجل

من شواهده مجيء الكلام مركباً من فعل الشرط، وهو قوله: (وإن مدت الأيدي) وجوابه، وهو قوله: (لم أكن بأعجلهم). ومن شواهده مجيء الكلام مركباً من حرف وفعل واسمين قوله: (لم أكن بأعجلهم) فالحرف (لم) والفعل (أكن). والاسمان هما الضمير المستتر وجوباً وهو اسمها أي (أنا)، و(أعجلهم) الذي هو خبرها.

المسألة الثانية: معنى الكلمة والقول والكلام والكلم.

وحد كلمة فقول مفرد وهي أسم وفعل وحرف يقصد

الكلمة:

بعد أن بين الناظم رحمه الله حد الكلام شرع في بيان حد الكلمة فقال: (وحد كلمة فقول مفرد).

والكلمة تأتي مفتوحة الكاف مكسورة اللام على وزن نمرة وهذه الصيغة هي الأفصح، وتأتي مكسورة الكاف ساكنة اللام على وزن كيسرة، وتأتي مفتوحة الكاف ساكنة اللام على وزن تمرة. وهي تطلق في اللغة العربية على الكلام المفيد، كما قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠] المراد بالكلمة - هنا - قوله تعالى قبل ذلك: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، وهذا الإطلاق كثير في اللغة العربية على ما حققه ابن هشام في (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك خلافاً له، كما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: **«إن أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد ألا كل شيء ما خلا الله باطل»**. في هذه الجملة من الحديث سبع كلمات يطلق عليها جميعاً عند أهل اللغة (كلمة).

أما الكلمة عند النحاة فهي القول المفرد.

فلا يطلقون الكلمة عندهم على قول لبيد السابق، وإنما يطلقون عليه كلاماً.

القول: والمراد بالقول اللفظ الدال على معنى، مثل:

(إيمان وبر وعدل وتقوى وجنة، وكفر وعقوق وظلم وفسوق ونار) فإذا لم يكن اللفظ معنى كقولك: (ديز) مقلوب (زيد) لم يطلق عليه (قول).

والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، مثل كلمة (فلاح) فإن كل جزء من أجزائها الأربعة، لا يدل على شيء مما دلت عليه الكلمة المكونة من تلك الأجزاء.

ويخرج بالمفرد الكلام والكلم لأن كلاً منهما قول مركب كما يأتي: ويظهر من تعريف الكلام والكلمة، أن الكلمة تخالف الكلام من وجهين:

الوجه الأول: أن الكلمة قول مفرد، وليست مركبة، أما الكلام فلا بد أن يكون مركباً من كلمتين فأكثر، كما مضى.

الوجه الثاني: أن الكلمة لا تفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها وإنما تدل على معنى مفرد بخلاف الكلام فإنه يفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها.

هذا وقد أهمل الناظم رحمه الله الكلم، فلم يذكره، لحرصه على الاختصار، فقد ذكر في آخر منظومته أن عدد أبياتها مائة.

الكلـــم:

وأما الكلم فيعرف بأنه ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر أفاد أم لم يفد، مثال ما تركب من ثلاث كلمات وأفاد:

قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]. فقد تركبت الجملة من ثلاث كلمات، وهي: (قد) المفيدة للتحقيق و(أفلح) وهو فعل ماض و(المؤمنون) وهو فاعل (أفلح)، وهي جملة مفيدة، فيصح أن يقال: إنها كلم، لأنها تركبت من ثلاث كلمات كما يصح أن يطلق عليها كلام لأنها تركبت من أكثر من كلمتين وأفادت. ومثال ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يفد،

قوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ ...﴾ [المزمل: ٢٠]. فقد تركبت هذه الجملة من تسع كلمات وهي واو العطف و(ما) الشرطية، وفعل الشرط (تقدموا) وفاعله: واو الجماعة ولام الجر ومجرورها، وأنفس، وضمير المخاطبين مضاف إليه، وحرف الجر (من) ومجرورها (خير) ومع ذلك لم تفد، فيصح أن يقال: إنها كلم، لأنها تركبت من ثلاث كلمات فأكثر ولا يصح أن يقال: إنها كلام، لأنها لم تفد فائدة تامة يحسن السكوت عليها إذ هي جملة شرطية، لا تتم إلا بجملة الجواب وهي قوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ﴾.

وتبين من تعريف القول بأنه اللفظ الدال على معنى، شموله للكلام والكلمة والكلم، فيصح أن يطلق على كل منها أنها قول لأنها تدل على معنى في الجملة أفاد أم لم يفد.

وقد ذكر الكلم ابن مالك رحمه الله في الألفية، فقال: (واسم وفعل ثم حرف الكلم).

المسألة الثالثة: أقسام الكلمة:

(وهي اسم أو فعل وحرف يقصد).

بعد أن بين رحمه الله معنى كل من الكلام والكلمة، شرع في بيان أقسام الكلمة، فذكر أنها ثلاثة أقسام، وهي الاسم والفعل والحرف.

وجه انحصار الكلمة في هذه الأقسام:

وقد بين العلماء أن هذا التقسيم عُلم بالاستقراء، أي إنهم بتتبعهم كلام العرب من شعر ونثر لم يجدوا فيه سوى هذه الأقسام الثلاثة، فانحصرت الكلمة فيها، ولو وجد أحد قسماً رابعاً مع كثرة التتبع وطول الزمن لذكره.

المسألة الرابعة: تعريف الاسم:

عرفوا الإسم بأنه كل كلمة دلت على معنى في نفسها، ولم تقترن بزمن من الأزمنة الثلاثة: مثل: السماء والمطر والقمر..

الاسم: مأخوذ من السمو وهو الرفعة والعلو، سمي بذلك لسموه على قسيميه – الفعل والحرف – لاستغنائه عنهما، حيث يتم الكلام بجملة لا يوجد فيها فعل ولا حرف، مثل: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ﴾ [النور: ٣٥].

بخلاف الفعل والحرف، فإنهما لا يستغنيان عن الإسم فلا يمكن وجود جملة تامة لا يوجد فيها الإسم، وقيل: إنه مأخوذ من الوسم، أي السمة وهي العلامة لأنه علامة على مسماه.

المسألة الخامسة: تعريف الفعل:

وعرفوا الفعل بأنه كل كلمة دلت على معنى، في نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة، مثل صام ويسجد وسبح وسمي فعلاً لدلالته على الحدث الصادر من الفاعل.

ومعنى قولهم: (دلت علي معنى في نفسها) أن الاسم يدل على معنى في نفسه ذاته، فإذا قلت – مثلاً –: هذا رجل تقي، دلت كلمة (هذا) على معنى الإشارة في نفسها بذاتها، ودلت كلمة (رجل) على الذكورة، أو على الرجولة في نفسها بذاتها، ودلت كلمة (تقي) على التقوى والورع .. في نفسها بذاتها، فلا يحتاج الإسم إلى غيره ليدل على معناه.

وأن الفعل – كذلك – يدل على معنى في نفسه بذاته، فإذا قلت: تب إلى الله يغفر لك، دل الفعل (تب) على معنى التوبة في نفسه بذاته، ولا يحتاج إلى غيره ليدل على معناه، ودل الفعل (يغفر) على معنى غفران الذنب وستره في نفسه بذاته، ولم يحتج إلى كلمة أخرى تدل السامع إلى معناه.

المسألة السادسة: تعريف الحرف:

وعرفوا الحرف بأنه ما دل على معنى في غيره، لا في نفسه ولم يقترن بزمن، فالمعنى الذي يدل عليه الحرف ليس في ذاته وإنما في غيره، ولذلك لا يظهر معناه

إلا إذا اقترن باسم أو فعل فإذا تلفظت باي حرف من الحروف بمفرده لم يستفد منه السامع أي معنى، وهذا هو السبب في تسميته حرفاً، أي طرفاً لدلالته على معنى في غيره لا في نفسه، إضافة إلى عدم وقوعه عمدة في الكلام.

وبالمثال يبين الحال فحرف الجر (من) مثلاً لها معان كثيرة، ولا يمكن معرفة أي منها إلا إذا اقترنت باسم وتعلقت بعامل، فمن معانيها الابتداء، ويظهر في مثل قول الله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]. ولو لم تقترن بالاسم الذي هو [المسجد]، وتتعلق بالعامل وهو الفعل (أسرى) لما عرف هذا المعنى ومن معانيها التبعيض، ويظهر ذلك من مثل قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]. وهكذا جميع الحروف.

قيد الناظم – رحمه الله – الحرف بالقصد في قوله: (وحرف يقصد) للتنبيه بأن الحرف الذي هو من أقسام الكلمة هو الحرف الذي يقصد به الدلالة على معنى في غيره، فيدخل في ذلك جميع حروف المعاني كحروف الجر، وحروف الاستفهام، وحروف الجزم والنصب ... وتخرج حروف المباني وهي حروف الهجاء التي أولها الألف وآخرها الياء، فهذه ليست قسماً من أقسام الكلمة، وليست مقصودة في تركيب الكلام، لأنها لا تدل على أي معنى من المعاني مطلقاً.

المسألة السابعة: علامات الاسم.

ثم شرع الناظم في ذكر العلامات التي يتميز بها كل قسم من أقسام الكلمة عن الآخر، فقال:

فاسم بتنوين، وجر وندا وأل بلا قيد وإسناد بدا

وبدأ بالاسم لشرفه على أخويه كما سبق، فذكر له خمس علامات أساسية وهي: التنوين، والجر، والنداء وأل والإسناد إليه. وهذه العلامات الخمس هي نفسها التي ذكرها العلامة ابن مالك – رحمه الله – في الخلاصة فقال:

بالجـــر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

وإنما تكون علامة الشيء مميزة له عن غيره إذا اختصت به ولم يشترك معه سواه فيها، والأمر كذلك هنا فهذه العلامات لا يشارك الاسم فيها صنواه.

قوله: (فاسم بتنوين ....) الفاء للتفريعْ، وهذا التفريع هو الذي سوغ الابتداء باسم نكرة.

العلامة الأولى: التنوين:

والتنوين نون ساكنة، تلحق آخر الإسم، لفظاً ووصلا لا خطا لغير توكيد. مثاله: قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيسَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥٦].

فالنون في قولك: (صديقاً) نون زائدة، ليست من أصل الكلمة، وهي في آخر الكلمة وليست في أولها أو وسطها، وهي ساكنة، وليست متحركة، وهي تثبت لفظاً ولا تكتب خطا، وتنطق في حال الوصل فقط ولا تنطق في حال الوقف ومثلها، النون في قوله: (نبيا) التي يحسن الوقف عليها لكونها في آخر الآية فلا تنطق النون. ولو وصلها القاريء بما بعدها لزم النطق بها كما ينطق بها في كلمة (صديقا) عند الوصل. **فالتنوين الذي يكون علامة للإسم هو ما توافرت فيه هذه القيود**، وهي السكون، وخرج به النون المتحركة، مثل نون المثنى نحو قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ﴾ [الرحمن: ٥٠].

ونون الجمع نحو قوله تعالى: ﴿هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]. ونون (ضيفين) و(رعشن) والتنوين فيهما جميعاً زائد.

أنواع التنوين الذي يكون علامة الاسم:

والتنوين الذي يكون علامة للاسم يشمل أربعة أنواع لا خامس لها:

الأول: تنوين التمكين:

وهو الذي يلحق الأسماء المعربة، للدلالة على خفتها وتمكنها في باب

الاسمية، حيث لم تشبه الحروف فتبنى، كهذا والذي، ولم تشبه الأفعال فتمنع من الصرف، كأحمد ويعقوب، ويلحق هذا التنوين الأعلام، نحو ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [أول سورة نوح]. والنكرات نحو: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً﴾ [النحل: ٣٦].

الثاني: تنوين التنكير:

وهو الذي يلحق الأسماء المبنية للدلالة على تنكيرها، مثال ذلك: قول الرسول ﷺ: «**إيه يا ابن الخطاب والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكاً فجاً إلا سلك فجاً غير فجك**». [رواه البخاري (٣٦٨٣)، ومسلم (٢٣٩٦)] ومما ورد في عدم تنوين (إيه) لكون المراد بها الاستزادة من حديث معين ما رواه عمرو بن الشريد عن أبيه (أن رسول الله ﷺ استشهده من شعر أمية بن أبي الصلت قال فأنشده مائة قافية فلم أنشده شيئاً إلا قال إيه إيه حتى إذا استفرغت من مائة قافية قال كاد أن يسلم)[1].

فلما كانت استزادة الرسول ﷺ من عمر بن الخطاب غير مقيدة بحديث معين جاءت إيه منونة دلالة على تنكيرها، ولما كانت استزادته من الشريد محددة خاصة بشعر أمية جاءت إيه غير منونة للدلالته على تعريفها. ومثله (صه) الذي علمت إسميته بقبول التنوين وهو إسم فعل أمر بمعنى اسكت إذا أريد به الأمر بالسكوت عن أي كلام نون، وإن أريد به السكوت من كلام معين لم ينون.

وكذلك يقال: هذا سيبويه بالتنوين للدلالة على تنكيره إذا أريد به شخص اسمه سيبويه وهو غير معين، فإذا أريد به شخص معين قيل: هذا سيبويه للدلالة على تعريفه.

الثالث: تنوين المقابلة:

وهو التنوين الذي يلحق جمع المؤنث السالم كقوله تعالى: ﴿مُسْلِمَاتٍ

(١) رواه البخاري (٥ / ٥٣، ٨/ ٤٣) ومسلم في المقدمة (٣٢٤) وأحمد (٢ / ٣٩٣) وابن ماجه (٣٧٥٧، ٣٧٥٨).

﴿مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ﴾ [التحريم: ٥] ومن الملحق بجمع المؤنث السالم قول امريء القيس:

تنوتهـا من أذرعـات وأهلهـا بيـثرب أدنى دارها نظر عـالي

ومحل الشاهد في (أذرعات) وسيأتي الكلام عنه في إعراب جمع المؤنث السالم، وإنما سمي بـ (تنوين المقابلة) ليقابل النون في جمع المذكر السالم وما ألحق به.

الرابع: تنوين العوض:

وهو ما أتى به عوضاً عن محذوف وله ثلاثة حالات:

الحالة الأولى: أن يكون عوضاً عن حرف ويلحق الأسماء المنقوصة الممنوعة من الصرف في حالتي الرفع والجر، مثل (غواش) في قوله تعالى: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١] فالتنوين في (غواش) عوض عن حرف وهو الياء المحذوفة ومثله، جوار وخوافٍ وصحارٍ.

الحالة الثانية: أن يكون التنوين عوضاً عن كلمة وذلك عندما يحذف ما تضاف إليه كل وبعض. ومن أمثلة كل: قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤]. أي كل إنسان وقوله تعالى: ﴿وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥]. أي كل فريق من القاعدين والمجاهدين، وقوله تعالى: ﴿قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [هود: ٤٠]. على قراءة تنوين (كل).

ومن أمثلة بعض: قول رؤية بن العجاج:

داينت أروى والديون تقـضى فـمطلت بعـضاً وأدت بعـضاً

أي مطلت بعض الدين، وأدت بعضه.

الحالة الثالثة: أن يكون عوضاً عن جملة، وهو الذي يلحق (إذ) عوضاً عن جملة تكون بعدها. مثل قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]. أي

ويومئذ يغلب الروم الفرس يفرح المؤمنون، فحذفت هذه الجملة وعوض عنها التنوين. وخرج بما لحق آخر الإسم ما لحق أوله نحو ﴿فَانصُرْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وما لحق وسطه، نحو ﴿بِمَاءٍ مُّنْهَمِرٍ﴾ [القمر: ١١] لأن هذه النون تكون في الفعل أيضاً ولا تختص بالاسم، فتقول انهمر ينهمر، مثل انكسر ينكسر.

وخرج بما لحقه لفظاً ووصلا، النون التي تثبت في الخط والوقف كقول رؤية بن العجاج:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقين مشتبه الأعلام لماع الخفقن

وهو يصف المفازة التي قطعها بما ذكر.

فثبوت هذه النون في الخط والوقف دليل على أنها ليست هي التي تختص بالاسم فتكون علامة مميزة له عما سواه، ويؤكد ذلك ثبوتها في الإسم الذي دخلت عليه أل المعرفة وهي لا تجتمع مع التنوين، فلا يصح أن تقول في نويت صوماً نويت الصوما.

ولذلك تلحق هذه النون آخر الحرف كما في قول رؤية بن العجاج:

قالت بنات العم يا سلمي وإنن كان فقيراً معدماً قالت وإنن

ويسمي النحاة هذه النون بـ (الغالية) من الغلو لزيادتها على الوزن في القوافي المقيدة.

ومثلها النون اللاحقة للقوافي المطلقة، وهي التي آخرها مد، كما في قول جرير:

أقلى اللوم عادل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن

فهذه النون لا يصح أن تكون علامة للإسم، بدليل ثبوتها مع أل في آخر الشطر الأول، وثبوتها في الفعل في آخر الشطر الثاني.

ويسمي النحاة هذا التنوين بـ (بتنوين الترنم) ومرادهم ترك الترنم، لأن القافية

المطلقة، وهي التي في آخرها مد يكون فيها ترنم أي تغن وتطريب وترجيح صوت فإذا ثبت حرف العلة حصل الترنم والتطريب والترجيح، وإذا أبدل منه التنوين زال الترنم . .

وبهذا يعلم أن نوني الغالي والترنم لا يردان على من أطلق أن الإسم يعرف بالتنوين كما فعل الناظم هنا، وقبله ابن مالك في الخلاصة لأنهما ليسا من أنواع التنوين في حقيقة الأمر، وإنما زيدا شذوذا في بعض الأبيات فأطلق عليهما بعضهم تنويناً ثم بنى على هذا الإطلاق إيراداً غير وارد. هذا ما يتعلق بالعلامة الأولى التي ذكرها الناظم، وهي قوله (فاسم بتنوين . . .).

العلامة الثانية: الجر:

الجر هو الكسرة أو أحد فروعها النائبة عنها التي تحدثها عوامل الجر والتعبير عن هذه العلامة بالجر أولى من التعبير بدخول حروف الجر لسببين:

السبب الأول: أن التعبير بالجر يشمل جميع أنواع الجر، وهي الجر بالحروف والجر بالإضافة والجر بالتبعية كنعت المجرور وبدله والمعطوف عليه والمؤكد له، بخلاف التعبير بدخول حروف الجر، فإنه لا يشمل الجر بغيرها.

السبب الثاني: أن حروف الجر قد تدخل – لفظاً – على الحرف وعلى الفعل، مثل قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا﴾ [المنافقون: ٣]. فقد دخل حرف الجر (الباء) على الحرف (أن) لفظاً وإن كان المجرور على الفعل إسماً بالتاويل. وقد تدخل – حروف الجر – على الفعل كقول بعض العرب: (والله ما هي بنعم الولد).

ومثله: (نعم السير على بئس العير) فقد دخل حرف الجر (الباء) على الفعل (نعم) لفظاً، ودخل حرف الجر (على) على (بئس) وبسبب ذلك ذهب الكوفيون إلى أنهما إسمان بمعنى الممدوح والمذموم.

والحقيقة أن المجرور بكل منهما إسم بالتقدير في المثالين. وسياتي ما يدل على أنهما فعلان عند الكلام على علامات الأفعال.

أمثلة لأنواع الجر المميزة الاسم:

اجتمعت في البسملة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ أنواع الجر الثلاثة، فكلمة (إسم) مجرورة بالباء، وهو حرف جر وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف يناسب المقام، نحو أستعين أو أبتدي أو أستعيذ ولفظ الجلالة مجرور بإضافة إسم إليه، وعلامة جره الكسرة كذلك و(الرحمان الرحيم) مجروران بالتبعية نعت للفظ الجلالة والتابع يأخذ حكم المتبوع، والمتبوع مجرور فالتابع كذلك.

العلامة الثالثة: النداء:

والمقصود بالنداء طلب إقبال المنادى، بأن تكون الكلمة التي يدخل عليها حرف النداء مقصودة بالنداء، وليس المقصود مجرد دخول حرف النداء على الكلمة بدون قصد ندائها، فإن حرف النداء بدون قصد المناداة يدخل على الحرف، مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦].

فحرف النداء هنا لم يقصد به نداء الكلمة التي دخل عليها، وإنما قصد به مجرد تنبيه السامع، ولذلك دخل على (ليت) وهي حرف.

ولما كان حرف النداء علامة للاسم بشرط قصد مناداته به، صح أن يكون علامة له مع حذفه لفظاً، مثل قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ [يوسف: ٤٦].

فياء النداء هنا محذوف وهو مع ذلك علامة على أن يوسف إسم لأنه مقصود بالنداء مع حذف حرف النداء.

ومثل قول طرفة بن العبد في معلقته:

ألا أيها ذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

فاي منادى بحرف نداء محذوف، أي يا أيها ..

أمثلة لدخول حرف النداء على الأسماء:

من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ﴾ [هود: ٢٨]. وقوله: ﴿قَالُوا يَا نُوحُ﴾ [هود: ٣٢]. وقوله: ﴿يَا بُنَيَّ﴾ [هود: ٤٢].

ومنه قول امريء القيس في معلقته:

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت حرمي فأجملي

والشاهد فيه: حرف النداء هنا الهمزة، وفاطم منادى مرخم أصله: أفاطمة، حذفت من آخره التاء مبني على ضم مقدر على التاء المحذوفة على لغة من ينتظر، ويجوز أن يكون مبنياً على ضم الحرف الموجود على لغة من لا ينتظر ومحلة النصب.

العلامة الرابعة: قبول دخول أل:

من علامات الإسم قبوله دخول (أل) عليه، ولها ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكون الإسم نكرة فإذا دخلت عليه أصبح بدخولها عليه معرفة، وهذا شامل لجميع النكرات التي تدخل عليها (أل).

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢]. الشاهد البر والبحر.

ومنه قول امريء القيس:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

الشاهد فيه: «الطلل» وهو المكان الخاص الذي عهد الشاعر حبيبته «سلمى» تحظر فيه قبل أن تذهب هي وأهلها ويتفرقوا منه منذ زمن بعيد، حيث دخلت عليه (أل) وهو نكرة فعرفته. ولو حذفت منه (أل) لصح إطلاقه على أي طلل من الأطلال المهجورة.

الحالة الثانية: أن تكون (أل) زائدة ملازمة لبعض الأعلام التي قارنت وضعها مثل: (السموءل)، والأسماء الموصولة، كالذي.

الحالة الثالثة: أن تكون (أل) موصولة، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ﴾ [الحديد: ١٨]. أي إن الذين تصدقوا واللائي تصدقن. فـ(أل) في هذه الحالات كلها من علامات الاسم، وهو ما عناه الناظم بقوله: (وأل بلا قيد).

وقوله بلا قيد يرد على من أورد دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع في مثل قول الفرزدق:

ما أنت بالحكم لترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

الشاهد فيه قوله: (لترضي) أي الذي ترضى، قالوا: مادامت أل الموصولة دخلت على الفعل المضارع، فيجب استثناؤها من علامات الإسم لأن علامة الشيء يجب أن تختص به ولا يشترك معه فيها سواه، فرد الناظم على هذا الايراد بأنه غير صحيح فأل في كل حالاتها خاصة بالإسم، ودخولها على الفعل المضارع قليل لا عبرة به، وقد نص ابن مالك على ذلك في (باب الموصول) فقال: (وكونها بمعرب الأفعال قل). وأطلق في باب الكلام وما يتألف منه (أل) فقال: (بالجر والتنوين والندا وأل ...) فالناظم تابع له في نفي هذا القيد.

العلامة الخامسة: الإسناد:

أي الاسناد إلى الإسم، وهو أن تنسب إليه ما تتم به الفائدة، وهذه العلامة من أقوى العلامات المختصة بالاسم فلا إسناد في الكلام إلا إليه، سواء أكان الإسناد إثباتاً أو نفياً.

فمثال الإثبات قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ﴾ [الانعام: ٧٩].

الشاهد فيه إسناد الفعل (وجه) إلى الفاعل، وهو ضمير المتكلم (ت) ولولا

الإسناد لما وجد فرق بين هذا الضمير، وبين حرف الهجاء (ت).

ومثال الإثبات أيضاً قوله تعالى: ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ ﴾ [أول سورة المجادلة].

فهنا شاهدان في كل منهما مسند ومسند إليه.

الشاهد الأول: (قد سمع الله) فالفعل (سمع) مسند ولفظ الجلالة مسند إليه.

الشاهد الثاني: (تجادلك) فالفعل (تجادل) مسند، والضمير المستتر فيه العائد إلى الإسم الموصول (التي) مسند إليه.

ومثال التقى قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [آخر سورة الإخلاص].

فالمسند هو نفي وجود كفء والمسند إليه (أحد) أي لم يكافيء الله تعالى ولم يماثله أحد من خلقه.

وبهذا ينتهي الكلام على ما ذكره الناظم من علامات الاسم.

المبحث الثاني: أنواع الفعل وعلاماته.

ثم قال الناظم – مبيناً علامات الفعل –:

واعرف لما ضرع من فعل بلم والتاء من قامت لماضيه علم
والياء من خافي بها الأمر انجلا والحرف عن كل العلامات خلا

وفي هذا المبحث أربع مسائل:

المسألة الأولى: أنواع الفعل:

الفعل ثلاثة أنواع لا رابع لها، كما دل على ذلك الاستقراء، وقد ذكرها الناظم كلها في هذين البيتين في سياق بيانه علامات كل منها، فذكر المضارع بقوله: (ضارع) وذكر الماضي بقوله: (لماضيه)، وذكر الأمر بقوله: (الأمر).

النوع الأول: الفعل المضارع:

وقد ذكر الفعل المضارع على أخويه، لشرفه عليهما بسبب مشابهته الإسم الذي هو أشرف أقسام الكلمة بخلاف الأمر والماضي فإنهما لا يعربان، وبسبب هذه المشابهة سمي مضارعاً والمضارعة المشابهة، ووجه مشابهته للإسم أنه يعرب مثله، ولا يبنى إلا لعارض، والإعراب أصل في الأسماء.

والفعل المضارع هو ما دل على حصول حدث في الحال أو الاستقبال. ولابد أن يبدأ بأحد الحروف المعروفة بحروف المضارعة وهي الهمزة، مثل: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ﴾ [هود: ٨٨].

والتاء مثل: ﴿وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الصف: ١١]. والنون مثل: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر: ٥١]. والياء مثل: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]. ومن أمثلة ذلك قول إبراهيم لضيفه المكرمين: ﴿فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ [الذاريات: ٢٧].

النوع الثاني: الفعل الماضي:

الفعل الماضي هو ما دل على حدث وقع قبل زمن التكلم وضعا مثل قوله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ٣].

ومنه قول عمرو بن كلثوم في معلقته:

ورثنا مجد علقمة بن سيف أباح لنا حصون المجددينا

ومراد الشاعر أن أجدادنا ورثونا الشرف والسؤدد من قديم الزمان وأباحوا لنا بقتالهم أعدائهم قلاعهم التي أصبحت خاضعة لنا لا يشاركنا فيها أحد.

النوع الثالث: فعل الأمر:

وهو فعل مقترن بالزمن المستقبل فقط، لأن المطلوب به حصول ما لم يحصل، مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [أول سورة المدثر].

أو دوام على ما قد حصل، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ [أول سورة الأحزاب].

وسمي أمراً لاستعماله غالباً في الأمر، وهو طلب الأعلى الفعل من الأدنى، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١].

ومثل قول الملك لوزيره: تفقد أحوال الرعية واقض حاجاتهم.

فإذا كان الطلب صادراً من الأدنى إلى الأعلى، سمي طلبه دعاءً مثل قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣].

وإن كان صادراً من النظير لنظيره سمي التماساً، مثل قوله تعالى عن إخوة يوسف الذين تآمروا على قتله: ﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٩].

علامة الفعل والحرف(١)

(ص)

واعرف لما ضرع من فعل بلم والتاء من قامت لما قد فيه علم
والياء من خافي بها الأمر انجلا والحرف عن كل العلامات خلا

(ش)

الفعل المضارع: يعرف (بلم) وضارع بمعنى شابه، والنحاة يقولون إن الفعل المضارع مشابه للاسم، ممثلاً (يضرب) مشابه (لضارب)؛ لأن (يضرب) أوله مفتوح وثانيه ساكن وثالثه مكسور والرابع حسب العوامل الإعرابية الداخلة عليه وكذلك (ضارب) مشابه له في ذلك.

وعلامة المضارع: أنه يعرف (بلم) فإذا وجدنا كلمة فيها (لم) أو تقبل (لم) فهي فعل مضارع.

أما الفعل الماضي: يعرف بقبول (تاء) التأنيث الساكنة نحو: (قامت - رجعت - شربت) فإن كانت التاء متحركة فليست دليلاً على ماضية الفعل لأن (تاء) التأنيث المتحركة تدخل في الاسم نحو: (شجرة - ثمرة - نجمة).

أما علامة فعل الأمر: ياء المخاطبة (وخافي) فعل أمر ودل على الطلب، وقبل (ياء) المخاطبة فهو أمر، نحو (خافي - اذهبي - اخرجي).

فإن دل على الطلب ولم يقبل (ياء) المخاطبة فهو اسم فعل أمر مثل: (صه) فإنه قبل (ياء) المخاطبة ولم يدل الطلب فليس فعل أمر مثل: (تقومين) فالياء (ياء) مخاطبة ولم يدل على الطلب.

وهذا ما قاله ابن مالك في الخلاصة؛ فقد قال:

---

(١) من هنا يبدأ شرح العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - حتى باب الاستثناء.

ونون أقبلن فعل ينجلي .....

وقال:

..... وماضي الأفعال بالتاء مذ

وعلامة الحرف: هو أنه يخلو من العلامات، وكذلك قال الحريري:

الحرف من ليس له علامة فقس على قولي تكن علامة

(وعلامة) كثير العلم.

فالحرف ليس معه دليل كالاسم والفعل.

والعدم هنا علامة؛ لأن الشيء إن ذكر وذكر معه ضده وعلامته، فعلامة الشيء هو خلوه من العلامة.

باب أقسام الإعراب

(ص)

أقسامه رفع ونصب وهما ... في اسم وفعل ثم جر لزما

تخصيصه باسم وجزم ينفرد ... به مضارع وإعراب يرد

(ش)

الإعراب في اللغة: الإفصاح والبيان، وسموا العرب عرباً بإعرابهم الكلام الفصيح.

واصطلاحاً: هو تغيير أواخر الكلم لفظاً أو تقديراً باختلاف العوامل الداخلة عليها.

وأقسام الإعراب: رفع، ونصب، وجر، وجزم.

فالرفع والنصب: يكونان في الإسم والفعل؛ ومثال الرفع (زيد يقوم). فزيد: مرفوع؛ لأنه مبتدأ؛ و(يقوم) مرفوع؛ لأنه فعل مضارع ليس قبله ناصب أو جازم.

ومثال النصب: (إن زيداً لن يقوم).

فـ(زيد) منصوب لأنه اسم إن و(يقوم) منصوب لأنه فعل مضارع قبله (لن).

والجر: يختص بالاسم نحو (مررت بزيد). فإن قال قائل: إن الفعل قد جر في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [البينة: ١]، وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧].

وقول النبي عليه الصلاة والسلام: «قل الحق» فنقول: إن هذا ليس (جراً) ولكنه كسر لالتقاء ساكنين.

فإعراب (لم يكن).

(يكن) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر لإلتقاء الساكنين.

والجزم: ينفرد به المضارع، فالأمر والماضي لا ينجزمان. ومثال الجزم (فلان لم ينتبه) .

فـ (لم) حرف نفي وقلب وجزم، (ينتبه) فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه السكون.

الخلاصة:

أن الإعراب أربعة أقسام:

رفع ونصب في الإسم والفعل، والجر في الاسم، والجزم في الفعل كقوله تعالى: ﴿ **يَقُومُ النَّاسُ** ﴾ [المطففين: ٦]. فيقوم: مرفوع، والناس: مرفوع.

ونحو (لن يضرب زيد عمراً) فيضرب: منصوب، وعمرا: منصوب.

ونحو قوله تعالى: ﴿ **لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ** ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فـ (الله): مجرور بالكسرة لأنه اسم.

إعراب الاسم الصحيح والمعتل

أولاً: حكم الاسم المعتل:

(ص)

مقدار في نحو عبدي والفتى وغير نصب كل منقوص أتي

كاسمع أخي داعي موليك الغنى .....

(ش)

الإعراب ينقسم إلى ظاهر ومقدر.

فإذا كان ظاهر الإسم صحيحاً فالإعراب ظاهر؛ وإذا كان آخر الإسم معتلاً فالإعراب مقدر.

والصحيح: هو ما ليس آخره حرف علة.

والمعتل: هو ما آخره حرف علة.

وحروف العلة ثلاثة:

١- **الواو**: المضموم ما قبلها.

٢- **والياء**: المكسور ما قبلها.

٣- **والألف**: ولا يشترط أن يكون مفتوحاً ما قبلها؛ لأن ما قبلها يكون مفتوحاً دائماً.

والقول بالواو: المضموم ما قبلها: احترازاً من الواو الساكن ما قبلها مثل: (دلو) (غرو) ولهذا ظهرت علامة الإعراب عليها.

والقول بالياء المكسورة ما قبلها: احترازاً من الياء الساكن ما قبلها مثل: (رمى).

نحو: (يجوز الرمي بعد زوال الشمس أيام التشريق). (فالرمي) اسم معرب آخره (ياء) ولا يقال معتل، لأن الياء ساكن ما قبلها.

إعراب المعتل:

١- كل اسم معرب آخره ألف، وبعضهم قال: يجب أن تقول: لازمة - ويكون الإعراب مقدراً فيه نحو: (الفتى).

نحو: (فهم الفتى) (أفهمت الفتى) (مررت بالفتى). فالفتى مقدر الإعراب في حالة (الرفع، والنصب، والجر).

٢- وكل اسم مضاف إلى ياء المتكلم يقدر عليه جميع الحركات.

نحو: (أفهمت عبدي).

أفهمت: فعل وفاعل، عبدي: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة قبل ياء المتكلم منع من ظهورها انشغال المحل بحركة المناسبة.

والكسر الموجودة من أصل الكلمة وهي: تأتي مع الرفع، والنصب، والجر.

٣- المنقوص: هو ما آخره ياء مكسورة ساكنة مكسور ما قبلها ويقدر عليه الرفع، والجر، ويظهر عليه النصب.

نحو: (مررت بالقاضي).

(مررت): فعل وفاعل، و(بالقاضي): حرف جر، والقاضي: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها الثقل.

ونحو: (أكرمت القاضي)، فـ(القاضي): مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

(كاسمع أخي داعي موليك الغنى).

أخي: منادي منصوب بالفتحة وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل

(ياء) المتكلم من منع ظهورها التعذر وانشغال المحل بالحركة المناسبة، والأصح أن نقول: (منادى) ولا نقول: مفعول به.

داعي: مضاف، وهو مثال للمنقوص المعتل بالياء، ونصب بالفتحة الظاهرة.

موليك: مولى مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المضافة منع من ظهورها الثقل. وهو مثال للمعتل بالياء.

مولى: مضاف والكاف مضاف إليه مبني على الفتح في محل الجر.

الغنى: مفعول (مولي) والثاني؛ لأن (مولى) اسم فاعل من (أولى) ومفعولها الأول الكاف المضاف إليها، ومفعولها الثاني: (الغنى)، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره للتعذر، وهو مثال لمعتل الألف.

■ * ■ * ■

علة بناء الاسم

(ص)

..... واحكم على اسم شبه حرف بالبنا

(ش)

انتقل المؤلف – رحمه الله – إلى (علة بناء الاسم).

والمبني: ما لا يتغير بناء آخره مهما دخلت عليه من العوامل.

فالنحاة يقولون: إن البناء خلاف الإعراب ولابد له من العلة؛ لأن العرب ما خالفت الأصل إلا لعلة.

والعلة: مشابهة الحرف: فكل اسم يشبه الحرف فهو مبني.

فقال ابن مالك:

كالشبه الوضعي اسمي جئتنا والمعنوي في مستى وفي هنا

(**فمتى**) اسم استفهام، وقد وضع للاستفهام حرف وهو (الهمزة).

فأشبهت الهمزة (متى) فبنيت أسماء الاستفهام (وهنا) اسم إشارة، وليس له حرف يدل على الإشارة.

فقالوا: إن الواجب أن يضعوا له حرفاً بدلاً من الذي لم يضعوا العرب.

وقال بعضهم: بل العرب وضعت للإشارة حرفاً، وهو (أل) التي للعهد الحضوري؛ لأن معنى قوله تعالى: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾ [المائدة: ٣] فاليوم: يعني هذا اليوم.

ونحن نقول: ما سمع عن العرب معرباً فهو معرب، وما سمع عن العرب مبنياً فهو (مبني) وما اختلف العرب فيه نتركه كذلك.

نحو: (هلم)، فمنهم من قال: هي اسم فعل، وقال: (هلم إلينا).

ومنهم من قال: فعل أمر، فقالوا: «هلموا - هلما»، لأن الضمائر البارزة لا تدخل إلا في اسم الفعل.

■ * ■ * ■

حكم الفعل المعتل والصحيح

(ص)

وفي كيدعو وكيرمي ويرى فالرفع مع نصب الأخير قدرا
وأظهر لنصب الأولين واحذف آخر كل جازما كلتقتف

(ش)

أولاً: من المعروف أن حروف الجر لا تدخل إلا على (الأسماء) ولكن دخلت (في) على (الفعل)؛ لأن المراد (معناه) وليس لفظه أي: (وفي كهذا المثال) أو (كفى لفظ يدعو).

يدعو: فعل مضارع آخره واو مضموم ما قبلها، وهو المعتل بالواو نظيره (يسمو - يعلو).

ويرمي: فعل مضارع معتل بالياء ونظيره (يجري - يعطي - يمشي).

ويرى: فعل مضارع معتل بالألف ونظيره (يخشى - يروي).

وهذه الأمثلة الثلاثة هي أقسام الفعل المضارع المعتل، والرفع مقدراً على الثلاثة:

١- **فنحو**: (زيد يدعو ربه)

يدعو: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل.

٢- **ونحو**: (فلان يرمي صيدا).

يرمي: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

٣- **ونحو**: (فلان يرى الحق في عمله).

يرى: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

حالة النصب:

١- ويقدر النصب على المعتل (بالألف).

نحو: (لن يرى محمد الفوز في عمله).

لن: حرف نفي واستقبال، **يرى**: فعل مضارع منصوب (بلن) وعلامته الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

٢- أما المعتل بالياء والمعتل بالواو فتظهر عليهما الفتحة.

نحو: (فلان لن يدعو غير الله).

لن: حرف نفي ونصب واستقبال.

يدعو: فعل مضارع منصوب (بلن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

حالة الجزم:

يحذف آخر الفعل لكونه مجزوماً في الأقسام الثلاثة المعتلة.

كقوله تعالى: ﴿فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، فتدعوا: فعل مضارع مجزوم (بلا) وعلامة جزمه حرف النون؛ لأنه فعل من الأفعال الخمسة.

وكقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلاَّ اللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨].

(لم) حرف نفي وجزم وقلب، (يخش): فعل مضارع مجزوم (بلم) وعلامته حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليه.

وكقوله: ﴿إِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٢٠].

(يغن): جواب الشرط مجزوم وعلامته حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليه.

باب إعراب المفرد وجمع التكسير

وما لا ينصرف

أولاً: المفرد وجمع التكسير:

(ص)

وجمع تكسير كفرد يعرب بالحركات .....

(ش)

المفرد: في هذا الباب ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا ملحقاً بهما. (أي): ما دل على واحد، وليس من الأسماء الخمسة.

وجمع التكسير والمفرد: يعربان بالحركات؛ والحركات هي:

الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون ليس بحركة ولا يدخل في الأسماء.

ففي حالة الرفع: تكون الضمة، وفي حالة النصب تكون الفتحة.

وفي حالة الجر: تكون الكسرة.

ثانياً: ما لا ينصرف:

(ص)

.... وبفتح يجب

خفضهما من كل ما لا ينصرف المشبه الفعل بأن ذا يتصف

بعلتين أو بعلة إن تكن أغنت عن اثنتين من تسع وهن

جمع وعدل زاد وزن صفه ركب وأنث عجمة ومعرفة

فاجعل مع الوصف الثلاث السابقة عليه ثم افعل بها كاللاحقة

فتجعل الست مع المعرفة والجمع يستغنى بفرد العلة

ومثله مؤنث بالألف ومع إضافة وأل فلتصرف

(ش)

ما لا ينصرف: يخفض بالفتحة إلا ما أضيفت أو دخلت عليه (أل)، فإنهما يجران بالكسرة.

وعلة انصراف الإسم أنه يشبه الفعل، فالإسم إذا أشبه الحرف صار مبنياً، وإذا أشبه الفعل صار (لا ينصرف).

ووجه الشبه للفعل: أن الفعل دل على زمان وحدث وهذان علتان، والاسم الذي لا ينصرف ما كان فيه علتان، أو علة واحدة تقوم مقام علتين فأشبه الفعل لهذا السبب.

أولاً: ما كان فيه علتان:

١) **و(عدل):** أي اسم معدول عن شيء سابق ومحول عن شيء سابق مع بقاء المعنى الأصلي.

نحو : (مثنى – ثلاث)، محولة عن (اثنين اثنين) و(ثلاث ثلاث).

ومثل : (عمر) محول من (عامر)، ومثل : (زفر) فمحول من (زافر).

٢) **(زاد) أي:** زيادة الألف والنون.

وتكون في الصفة نحو : (سكران – ريان – عطشان)، **والاسم نحو :** (سليمان – عثمان – عفان).

٣) **و(زن):** وهو ما كان على وزن الفعل ويكون في الصفة، نحو (أفضل – أقرع – أخضر).

والاسم نحو : (أحمد – يزيد – يشكر).

(فأفضل) : ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، وأحمد : ممنوع للعلمية ووزن الفعل.

وقال الناظم (وصفة) أي : أن الصفة تكون مع الثلاث العلل السابقة. فالصفة : ليست علة منفردة بل يجب أن تكون مع علة أخرى.

٤) **ركب:** والمراد به التركيب المزجي.

لأن التركيب أربعة أنواع:

أ- **مزجي مثل:** (معد يكرب ـ حضرموت - بعلبك).

ب- **إضافي:** (عبد الله - معد يكرب).

ج- **إسنادي:** بأن تطلق جملة بأكملها (علماً) على شخص.

نحو: (شاب قرناها).

نحو: (رأيت شاب قرناها).

د- **عددي نحو:** (إحدى عشرة).

٥) **أنث:** والمقصود العلم المؤنث (إن لفظي أو معنوي) نحو: (طلحة)، فإنه لا ينصرف مع أنه اسم رجل لوجود التأنيث اللفظي؛ ولأنه (علم).

أما الوصف المؤنث فينصرف مثل (كقائمة)؛ فإنها وصف وليس علماً.

٦) **عجمة:** والمراد أن يكون اللفظ أعجمياً، نحو: (إبراهيم).

أما قوله: (معرفة) فليست علة مستقلة فلابد أن تضاف إلى إحدى العلل السابقة.

وبين الناظم أن (العلمية) تدخل في ستة علل وهم: (العدل - زيادة الألف والنون - وزن الفعل - التركيب - التأنيث - العجمة).

وأن (الوصفية) تدخل في ثلاث علل فقط وهم: (العدل - زيادة الألف والنون - وزن الفعل).

ثانياً: ما فيه علة تقوم مقام علتين:

١) **جمع:** والمراد بالجمع صيغة منتهى الجموع ويطلق عليه الجمع الأكبر، وهو كل ما كان على وزن: (فعالل - ومفاعل - وفعاليل - ومفاعيل) نحو: (مساجد - منابر - مصابيح - مفاتيح).

نحو : (مررت بمساجد) .

فالباء : حرف جر، مساجد : اسم مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله

وكن لجمع مشبه مفاعلا أو المفاعيل بمنع كافلا

٢) **المؤنث بالألف الممدودة والألف المقصورة**، نحو : (صحراء - حبلى) .

وقد نظم بعضهم العلل فقال :

اجمع وزن عدلا أنت بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وقول الناظم في آخر أبياته :

ومع إضافة وأل فلتصرف .....

أي أن الاسم الذي لا ينصرف (وجب إذا أضيف أو كان محلى بأل فإنه ينصرف) .

نحو : (مررت بمساجدكم) بالكسر وليس بالفتحة؛ لأنه مضاف .

وهذا الشطر أحسن وأوضح من منظومة (ابن مالك) في هذا الموضع .

وقول الناظم (إضافة) أن يكون (الاسم) هو المضاف أما إذا كان مضاف إليه فإنه (لا ينصرف) نحو : (نظرت إلى فرش مساجد) .

بـــاب الأسمـــاء الخمســـة

(ص)

ورفع خـمـسـة من الأسـمـاء ... بالواو ثم جـرهـا بالـيـاء

وناب عن نصب الجـمـيع الألف ... وهـي أب أخ حـم فـو وذو

والشـرط في إعـرابهـا بما سـبق ... إضـافـة لغـيـر ياء من نطق

وكـونهـا مـفـردة مكبـرة ... كـجـا أخـو أبيك ذا مـيـسـرة

(ش)

الأسماء الخمسة هي: (أب – أخ – ذو – حم – فو) (ترفع بالواو وتجر بالياء وتنصب بالألف) والدليل على هذا الإعراب هو لغة العرب والقرآن والسنة.

نحو قوله تعالى: ﴿ارْجِعُوا إِلَىٰ أَبِيكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَانَا﴾ [يوسف: ٨١].

إلى أبيكم: مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة،

يا أبانا: منصوبة بالألف نيابة عن الفتحة.

ونحو قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ﴾ [الشعراء: ١٢٤].

أخوهم: فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، ونحو: (جاء أبو زيد).

جاء: فعل ماضي مبني على الفتح؛ لعدم اتصاله بشيء.

أبو: فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة.

وقول المؤلف: (ترفع بالواو وتجر بالياء وتنصب بالألف) هذا هو الصحيح، فلا تقل مرفوع بالضمة المقدرة، والفتحة المقدرة، والكسرة المقدرة.

شروط إعراب الأسماء الخمسة:

١) أن تكون مضافة فإذا كانت مفردة تعرب بالحركات الظاهرة نحو: (جاء أب كريم).

أب: فاعل مرفوع بالضمة؛ لأنه غير مضاف.

ونحو: (مررت بأخ كريم)، بأخ: الباء حرف جر، أخ: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة لأنه غير مضاف. ولكن بشرط أن تكون الإضافة لغير ياء المتكلم؛ فإذا أضيفت ياء المتكلم تعرب بالحركات المقدرة على ما قبل ياء المتكلم.

نحو: (جاء أبي).

جاء: فعل ماضي مبني على الفتح، أبي: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها انشغال المحل بحركة المناسبة.

ونحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ هَذَا أَخِي**﴾ [ص: ٢٣].

أخي: خبر (إن) مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها انشغال المحل بحركة المناسبة.

٢) أن تكون مفردة؛ لأنها إذا كانت مثناه أعربت إعراب المثنى؛ وإن كانت جمع تكسير تعرب بالحركات الظاهرة.

نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا**﴾ [الزخرف: ٢٣].

آباءنا: منصوبة بالفتحة؛ لأنها جمع تكسير؛ (ونا) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

٣) أن تكون مكبرة فإذا كانت مصغرة تعرب بالحركات الظاهرة نحو (هذا أبيك).

أبيك: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة؛ لأنه مصغر.

والشرط الذي لم يذكره المؤلف: أن تكون (ذو) بمعنى صاحب احتراز من (ذو) بمعنى (الذي) وهي لغة (طيء) كما قال شاعرهم.

فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت

فالشاهد: بئري (ذو) ولم يقل: (ذي)؛ وأتى بعدها بفعل (صلة) الموصول؛ أي: وبئري الذي حفرت والذي طويت.

واعلم أن (فو) لغة من الفم؛ ولابد أن تكون على هذه الصورة.

وأتى المؤلف بمثال فيه الشروط وفيه حالات الإعراب الثلاثة.

فقال:

كجاء أخو أبيك ذا ميسرة .....

جاء: فعل ماضي مبني على الفتح لعدم اتصاله بشيء.

أخو: فاعل جاء مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة.

أخو: مضاف؛ أبي: مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه من الأسماء الخمسة.

أبي: مضاف، والكاف مضاف إليه مبني علي الكسرة، لأنه في محل جر.

ذا: حال من (أخو) منصوبة بالألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه إذا وجد مضاف ومضاف إليه، فالحال تكون للمضاف.

ذا: مضاف، ميسرة: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.